



فاليري بوير

الناطقة عن حزب الجمهوريون عن الدائرة الأولى في منطقة بوش دو رون، المتحدث السابق باسم فرانسوا فيون للانتخابات الرئاسية لعام 2017؛ كعضو في البرلمان، في عام 2011 كانت صاحبة مشروع القانون الذي يجرم إنكار أي إبادة جماعية، بما في ذلك إبادة الأرمن.

جورج ليليكاس

رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الأوروبية والخارجية، ووزير خارجية جمهورية قبرص السابق (2006)، ومستشار سابق للرئاسة القبرصية، ومرشح في الانتخابات الرئاسية لعام 2013، مؤسس ورئيس حزب تحالف المواطنين.

بيير لولوش

وزير فرنسي سابق مكلف بالشؤون الأوروبية ورئيس الجمعية البرلمانية لحلف الناتو سابق

بانوس كامينوس

وزير الدفاع الوطني اليوناني السابق في حكومة ألكسيس تسيراس، مؤسس ورئيس الحركة السياسية اليونانية المستقلة، نائب برلماني والرئيس السابق للجنة الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط.

جان برنار بيناتل

اللواء بالحيش الفرنسي والقائد السابق لفوج 42 مشاة سيربا

عبد الهادي إبراهيم لهويج

وزير الخارجية الليبي في حكومة طبرق

رؤوف الشطي

دبلوماسي تونسي، سفير مفوض سابق لدى الهند وأستراليا، مدير شؤون أوروبا السابق في وزارة الخارجية ومدير سابق للمعهد الدبلوماسي للتدريب والدراسات، IDFE

الدكتور كريستيان فالار

عميد فخري لكلية الحقوق والعلوم السياسية في نيس صوفيا أنتيبوليس، أستاذ بالجامعات في القانون العام، مؤلف كتب في القانون والأمن والدفاع

الدكتور منصف الجزيري

أستاذ بمعهد الدراسات السياسية والدولية بجامعة لوزان ، متخصص في الملف الليبي ومؤلف كتب في هذا الشأن

ألان روديه

ضابط استخبارات فرنسي سابق ومدير في مركز بحوث الاستخبارات الفرنسية (CF2R).

الدكتور فريدريك إنسل

أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بباريس ومدير قسم الجغرافيا السياسية بالمعهد الفرنسي للدراسات العليا

إيمانويل رضوي

مدير تحرير GLOBALGEONEWS ، صحافي لقنوات ARTE, FRANCE3 ; PLANÈTE, M6, متخصص في الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط.

إيف ثريارد

مدير تحرير صحيفة لو فيجارو، محلل سياسي في قنوات وإذاعات فرنسا المتنوعة

ألكساندر دل فال

عالم في الجغرافية السياسية، مختص في شئون تركيا والحركات الإسلامية.

مازري الحداد

رئيس المركز الدولي للدراسات الجيوسياسية والاستشرافية (CIGPA)، فيلسوف وسفير تونسي سابق لدى اليونسكو، صاحب مؤلفات عديدة في الشؤون السياسية والفلسفية.

الخلاصة

قد تفرع طبول الحرب

سواء في قبرص أو اليونان أو ليبيا أو سوريا أو العراق أو مصر أو البلقان أو حتى داخل أوروبا، ويمكننا إضافة تونس وغزة وجنوب الصحراء وأفريقيا الكبرى، فإن النظام التركي يشكل تهديداً شاملاً لزعزعة الاستقرار العالمي، إما بالتدخل المباشر، كما هو الحال في سوريا أو ليبيا؛ أو عن طريق استضافة مختلف أصناف المنظمات الإسلامية أو عن طريق تشغيل الإرهابيين الخاضعين لسيطرتها؛ وإما عن طريق استخدام ملايين المهاجرين غير الشرعيين كأوراق رابحة لها وإما من خلال تأثيرها الأيديولوجي والسياسي على مختلف الجمعيات التي تمثل المسلمين في أوروبا.

سوف يسلط مؤتمرنا الضوء على كل هذه التحديات السياسية والجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في الدول المعنية، سواء العربية أو الغربية لاستخلاص النتائج وتقديم الإجابات لردع النظام التركي التوسعي والإخواني.

الدكتور مازري الحداد

رئيس مركز CIGPA



بداية؛ تلك مسألة الخطر الإرهابي المحدق بأوروبا، وحتى وان استغرقهم الأمر وقتاً طويلاً لفهم ذلك، فإن القادة الأوروبيون باتوا يدركون الآن بأن النظام التركي قد نسج علاقات وثيقة مع المنظمات الارهابية في العالم بما في ذلك داعش. فقد صرح الرئيس الفرنسي ماكرون بوضوح خلال مؤتمره المشترك مع دونالد ترامب في لندن يوم 3 ديسمبر 2019: «عندما أتأمل تركيا، فإنها تحارب الآن الأكراد الذين قاتلوا معنا ضد داعش وتتحالف احيانا مع وسطاء داعش، إنها مشكلة استراتيجية، فالعدو المشترك اليوم هي الجماعات الإرهابية، وأنا أسف لملاحظة أنه ليس لدينا نفس التعريف للإرهاب». سواء كان ذلك في الأراضي السورية الخاضعة لسيطرته أو على حدوده، أو حتى في ليبيا، فإن لدى أردوغان مجموعة من الإرهابيين تخشاهم الدول الأوروبية بحق. أما نقطة الضعف الثانية لأوروبا تجاه تركيا فهي الهجرة غير الشرعية، فعلى الرغم من الإعانات الضخمة التي تتلقاها تركيا من الاتحاد الأوروبي لمراقبة حدودها، فإن النظام التركي يهدد بانتظام بفتح بوابات الهجرة لأوروبا. يحتجز أردوغان حوالي 4 ملايين لاجئاً سورياً يمكنه اطلاقهم نحو أوروبا في أي وقت.

النقطة الثالثة هي الجالية التركية وملايين المسلمين الذين يعيشون في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا واليونان والدنمارك وهولندا... لا يزال بعض الناس يعتقدون بأن الجمعيات الإسلامية والمؤسسات التمثيلية المختلفة للمسلمين في أوروبا تخضع لسيطرة دول خليجية معينة وكان هذا صحيحا في العقود الماضية. ولكن تغير الوضع اليوم حيث تشير الدراسات الأكاديمية وتقارير الاستخبارات الحديثة إلى أن ما يقرب من 85% من هذه الجمعيات هي إما تحت النفوذ التركي أو تحت النفوذ القطري.

في 19 يناير من هذا العام؛ عنونت صحيفة لاکروا اليومية الفرنسية: «انتخب المجلس الفرنسي الإسلامي رئيساً جديداً له اليوم. لقد أصبحت الاتحادات ذات الصبغات التركية الآن الأكثر تمثيلاً في مجلس الإدارة. ومنذ العقد الماضي، أصبح الإسلام أداة دبلوماسية لتركيا في أوروبا.

إن تخلي المملكة العربية السعودية مؤخراً عن تمويل المساجد في أوروبا في قرار حكيم ولكنه بمثابة سلاح ذو حدين لأنه وفق ما أعلنه محمد العيسى، وزير العدل السعودي السابق والأمين العام للرابطة الإسلامية العالمية، فإنه يترك الطريق شاغلاً أمام تركيا لتستحوذ بقبضتها على الإسلام في الغرب وبالتالي تعزز النفوذ السياسي والديني لجماعة الإخوان المسلمين. فعلى الدول الأوروبية تشديد المراقبة على حليفهم المزعج أردوغان.

أما نقطة الضعف الرابعة للغرب ولحلف شمال الأطلسي هذه المرة، فتكمن في الوجود الإشكالي للغاية لـ 50 رأساً حربية نووية تكتيكية أمريكية في قاعدة إنجريك العسكرية بتركيا، الأمريكية "نظرياً"، ولكن أردوغان قد ينوي استخدامها كمحطة استراتيجية أمنية باحتجازها كرهينة... فقاعدة إنجريك، على بعد 110 كم من سوريا، هي موطن آمن للقنابل النووية الحرارية B61، والتي تستخدمها الولايات المتحدة بالتأكيد لردع روسيا ولإثبات الالتزام بحلف شمال الأطلسي، ولكن التقارب التكتيكي الأخير يجعل الرؤية الاستراتيجية الأصلية غير واضحة. وهذا يشكل كابوساً استراتيجياً حقيقياً للحلف الأطلسي ولواشنطن معاً...

كانت تركيا منذ عهد الإمبراطورية العثمانية مهتمة بالبلقان وأوروبا الوسطى. كما هو الحال في سوريا وقبرص وبحر إيجه وفي العراق والقوقاز. تعتقد أنقرة بأن من واجبه الدفاع عن مصالحها الحيوية والاستراتيجية والاقتصادية والدينية والثقافية. ترجع روابط تركيا بالبلقان إلى الإمبراطورية العثمانية التركية في ذروة قوتها عندما كان الباب العالي يسيطر على المنطقة بأكملها تقريباً وهددت باستمرار بمحاصرة فيينا وبالتالي اعتبرت الإمبراطورية النمساوية المجرية حصن المسيحية ضد إمبراطورية السلطان سليمان التركية.

في هذا التصور «الاستعماري الاخواني» أي إعادة الاستيلاء على أوروبا المسيحية. فالبوسنة والهرسك التي كانت عثمانية تركية، تتألف من ثلث المسلمين البوسنيين والتي تعتبر شريكاً سياسياً طبيعياً لتركيا خاصة بعد انهيار يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات. إلى جانب القوة الناعمة للإنتاج السينمائي، والتعاون التربوي في المدارس وارسال الوعاظ الدينيين وتطوير مشاريع التعليم والتنمية الاقتصادية التركية، فإن النشاط العثماني الجديد بين مسلمي البوسنة والأقليات السلافية الأخرى في البلقان ثم بين المسلمين في ألبانيا وكوسوفو ومقدونيا، قد ساعد في إعادة الاعتبار للدولة التركية وتنصيب اردوغان «سلطاناً» حقيقياً للبلقان، حيث يعد أحد أكثر الشخصيات شعبية وتأثيراً بين سكان البلقان المسلمين.

هذا النشاط التركي العثماني والإسلامي، الذي شجعتة دول أوروبا الغربية وحلف الناتو منذ التسعينيات، وخاصة ضد الصرب، سيكلف الدول الغربية ثمناً باهضاً عندما تنضم البوسنة وألبانيا ومقدونيا وخاصة كوسوفو عاجلاً أم آجلاً إلى الاتحاد الأوروبي.



غدت تونس في يناير 2011، تحت هيمنة القوة الناعمة العثمانية منذ سقوط تونس تسربت تركيا تحت غطاء زائف «الإسلام المعتدل»، بتوصيات باراك حسين أوباما والتي اعتمدها جميع العواصم الأوروبية.

برعاية ودعم من قطر، الحليف الاستراتيجي لجماعة الإخوان المسلمين، كان «النموذج التركي الجيد»، الذي دافع عنه البلهاء الأوروبيون، في ذروته. منذ ذلك الحين وحركة النهضة - الفرع المحلي لجماعة الإخوان المسلمين - في قلب السلطة حيث لم يكن ممكناً اتخاذ قرار، ولا اعتماد أي قانون دون إذن مسبق من راشد الغنوشي. ورغم هذا الواقع السياسي، تواصلت وسائل الإعلام الغربية بتزويد الأسطورة القائلة بأن تونس هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي نجحت في ربيعها العربي!

تعود العلاقات بين الإسلامويين الأتراك والتونسيين إلى أوائل الثمانينيات وهم ينتمون إلى نفس جماعة الإخوان المسلمين. يقول راشد الغنوشي عن مؤسس الإسلاموية التركية نجم الدين أربكان والذي كان أردوغان تلميذه أنه «ليس صديقاً فحسب، بل أحاً كبيراً، ويُعتبر كذلك الجَدُّ المؤسس ومثقف الإخوان المسلمين، وفي نفس مرتبة حسن البنا وسيد قطب». حسب (تصريحات راشد الغنوشي في صحيفة حريات التركية اليومية، 3 مارس 2011).

في سبتمبر 2011، انتقل أردوغان إلى تونس لتهنئة التونسيين على ثورتهم ودعم شقيقه في الطائفة، راشد الغنوشي. وصرح في ذلك الوقت بأن «الإسلام والديمقراطية ليسا متناقضان، فيإمكان المسلم إدارة دولة بنجاح كبير، وسيُظهر نجاح العملية الانتخابية في تونس للعالم بأن الديمقراطية والإسلام يمكنهما أن يعملتا معاً».

مثل جون ماكين وحمد القطري، عاد أردوغان إلى أرض «ثورة الياسمين» تارة تلو الأخرى. على وجه الخصوص بدعوة من الباجي قائد السبسي، في 26 سبتمبر 2017، لاستئناف التجارة بين تونس وتركيا، المستورد الرابع لتونس، ومناقشة الوسائل التي تسمح للصادرات التونسية بالاندماج بشكل أفضل في السوق التركية.

كانت هناك مسألة مراجعة اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، والتي أثبتت أنها غير مواتية للميزان التجاري التونسي ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للصناعة التونسية. في الواقع، في نهاية نوفمبر 2017، بلغت قيمة الصادرات التونسية إلى تركيا 379 مليون دينار مقابل أكثر من مليار دينار للواردات، أي رصيد كبير من العجز في الميزان التجاري التونسي بنحو 1.66 مليون دينار. ومنذ ذلك الحين، لم تتوقف هذه الفجوة في الزيادة للمصالح التركية الحصرية.

وعلى صعيد آخر، أثبتت الصداقة التركية التونسية والتطابق في وجهات النظر أنها أكثر خطورة. سيماً تحت رئاسة المنصف المرزوقي الكارثية والمؤقتة (2011-2014) حيث تم تصدير عدة آلاف من المرشحين للجهاد إلى سوريا عبر الحدود التركية، مما يجعل تونس، وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة، أول دولة موردة لدواعش في سوريا والعراق.

إن الجهاديين التونسيين أو أولئك الذين ينتمون إلى جنسيات أخرى هم الذين أرسلهم النظام التركي مؤخراً وبشكل جماعي إلى الأراضي الليبية. ويتم هذا النقل للمهارات الإرهابية عن طريق الرحلات الجوية المباشرة من تركيا إلى مطار ميتينجا في طرابلس، وكذلك من تركيا إلى مطار قابس مطماطة في جنوب تونس. (حسب مقال «ليبيا في قلب زيارة مفاجئة قام بها رجب طيب أردوغان إلى تونس»، بصحيفة لوموند، 26 ديسمبر 2019)

أن زيارة أردوغان إلى تونس في 25 ديسمبر 2019، للقاء نظيره قيس سعيد، مثل زيارة الغنوشي لتركيا يوم 11 يناير 2020 للقاء شقيقه أردوغان، لم تذهب سدى للرئيس التركي. وصفتها الإعلام الفرنسي، بأنها «بحثاً عن الدعم اللوجستي من تونس عبر أراضيها للتدخل العسكري قيد الإعداد، حيث يسعى أردوغان إلى ضمها إلى معسكره» (حسب مقال لسليان ماسيه، بعنوان «ليبيا، حدود جديدة لطموحات أردوغان»، نشر بصحيفة ليبراسيون عدد 26 ديسمبر 2019).

وتعليقاً على انتقال أردوغان إلى تونس، لخص أكاديمي تونسي الوضع جيداً فقال: «لقد انتقل سيد تركيا مع وزير دفاعه، ووزير الأمن والشؤون الخارجية فيما يبدو وكأنه طبعة جديدة من اتفاقية الحماية ليتخذ ممرا تجاه طرابلس. مع مثل هذا الوفد، نحن لا نناقش تطور جنوب تونس، نحن نناقش فقط التفاصيل الفنية لجسر العبور. أما الحلقة الثانية من هذه الزيارة المخزية فستكون الانزال الهائل للقوات التركية من أو بالقرب من الأراضي التونسية. إنه طمس للاستقلال الوطني ووضع البلاد تحت الوصاية التركية» (وفقاً لمقال توفيق بورجو، بعنوان «هل نحن الآن في حالة حرب في ليبيا وإلى جانب تركيا؟» موقع «ليدر» الإخباري، 26 ديسمبر 2019).

اصبحت العلاقات بين تركيا ومصر شبه مفقودة، منذ خلع محمد مرسي سنة 2013 عضو تنظيم الإخوان المسلمين وحليف الديكتاتور التركي، الذي كان يعتقد أنه يمكن أن يصبح سيد الشرق الأوسط بعد سقوط مبارك ومع وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة. لكن تخلى أردوغان عن حلم السلطنة بعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر. ومنذ ذلك الحين، لجأت المعارضة الإسلاموية المصرية برمتها إلى تركيا، حيث تواصل تنفيذ أعمالها التخريبية لزعزعة استقرار الدولة المصرية للعرض نفسه، ومن بين هؤلاء المعارضين المصريين الداعية المتطرف وجدي غنيم، تلميذ يوسف قرضاوي والمعجب بأسامة بن لادن. لذلك يدعم النظام التركي الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال سيناء ويشجع كل عملية إرهابية تقوم بها ضد المدنيين والجنود المصريين. أدانت مصر بـ«أشد العبارات»، تمرير البرلمان التركي مشروع قرار من رجب طيب أردوغان بتفويضه لإرسال قوات تركية إلى ليبيا، وعبرت الخارجية المصرية عن رفضها لقرار تركيا وفق ما جاء في بيان وزارة الخارجية المصرية، والتي أكدت أن خطوة البرلمان التركي «انتهاك لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن حول ليبيا بشكل صارخ».

في الواقع، لدى أردوغان أسباب أخرى لعداء مصر. ففي المياه الإقليمية المصرية، يوجد «الظهر» أكبر حقول الغاز تم اكتشافه في شرق البحر الأبيض المتوسط سنة 2015 من قبل شركة إيني الإيطالية، يبعد نحو 200 كيلومتر شمال بورسعيد. وهو من أكبر الحقول المكتشفه في البحر الأبيض المتوسط متجاوزاً حقل غاز ليفياثان الاسرائيلي. بدأ الإنتاج في ديسمبر 2017 والاحتياطي المؤكد 30 تريليون قدم مكعب. ما يضاعف هذا الحقل ثروة مصر من الغاز الطبيعي. وقد وقعت القاهرة اتفاقية ثلاثية أبرمتها مع اليونان وقبرص. وهو ما أغضب أردوغان الذي يدعي أنه يتمتع بحقوق في المنطقة بسبب احتلاله لشمال قبرص. ففي فبراير 2018، بدأت البحرية التركية مناوراتها في المنطقة. فتم الاشتباك بزورق سريع لخفر السواحل اليوناني وحصلت مطاردة سفينة لنقل النفط للشركة الإيطالية إيني من قبل أنقرة، كانت في طريقها إلى حقل الغاز المصري الظهر. فتحركت حاملة طائرات الهليكوبتر المسترال أنور السادات وعدة قطع بحرية أخرى، بما في ذلك الغواصات من ميناء الإسكندرية للدفاع عن حقل الظهر.

كذلك حدث تصعيد بإحدى مناطق البحر المتوسط في إطار تدريب القوات المسلحة المصرية. الأمر الذي دفع الرئيس عبد الفتاح السيسي عقد اجتماع طارئ بقاءات أفرع القوات المسلحة المصرية لمناقشة تداعيات حماقات السلطان العثماني. وتجري مصر حالياً مناورات بحرية في البحر المتوسط رداً على تهديد أردوغان بالتدخل عسكرياً في ليبيا (وفق معلومات هيئة الاستعلامات المصرية). يربط اليوم أقوى سلاحين بحريين في شرق البحر المتوسط، ألا وهما المصري والتركي مع كل المخاطر التي يمكن تخيلها.



لتأكيد طموحاته التوسعية ولتغطية عمليات القرصنة على الحقول الغازية بإضفاء نوع من «الشرعية»؛ سارع السلطان التركي المستبد في 27 نوفمبر 2019 الى عقد اتفاق مع حكومة ما يسمى بالوفاق الوطني التابعة لفائز السراج، لترسيم الحدود البحرية المتنازع عليه بهدف تأكيد «حقوقه» على مناطق واسعة في شرق البحر المتوسط.

وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية، مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لإسطنبول، ولقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وحال خروج بنود المذكرة إلى العلن، توالت التصريحات الراضية لها من معسكر الزعيم الليبي خليفة حفتر، ومن عدة دول مطلقة على المتوسط على رأسها مصر وقبرص واليونان وإسرائيل. ورغم تأكيدات الطرفين، التركي والليبي، أن توقيع المذكرة من صلاحيات المجلس الرئاسي الليبي، وأنها لا تلحق أي ضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمي، فإن ارتداداتها ما تزال مستمرة.

وبالإضافة إلى الاطماع المالية وأهداف السلطان العثماني الواضحة، فإن هذا الاتفاق الأحادي الجانب، مقترناً باتفاق تعاون عسكري بين تركيا وسلطانها الحالية في طرابلس، بما يلبي أيضاً إستراتيجية الغزو الإسلاموي الذي أصبح أردوغان منذ ما سمي بالربيع العربي هو الزعيم الرئيسي له.

فقد كان «الربيع العربي» سيوفر له، مع قطر، خدمات ما بعد عملية البيع كنموذج للإسلام «المعتدل»، الذي بشرت به بعض القوى الغربية في ذلك الوقت.

ومنذ ذلك الحين، أظهر الرئيس التركي طبيعته الحقيقية كدكتاتور إسلامي قومي داخل بلاده وكخليفة عثماني جديد نحو العالم العربي والإسلامي. ساهم في أوائل يناير عام 2020، في تصويت اقتراح في البرلمان التركي يأذن له بإرسال جنود إلى ليبيا، بل اتخذ خطوة أعلى نحو تصعيد مسلح يهدد بإشغال المنطقة بأسرها، تبدأ من دول الحدود (مصر، الجزائر، تونس، السودان، تشاد، النيجر).

بيد أن أردوغان لن يجرؤ - بعد الانسحاب الأمريكي - على نشر جيشه النظامي كما فعل في سوريا، لأن ذلك سيضعه تحت رحمة القوات الجوية المصرية. لذا يفضل دعم قطر المالي واللوجستي لينقل جيوشه غير النظامية إلى الأراضي الليبية والتي كانت تعمل في سوريا والعراق، أي آلاف الإرهابيين في صفوف داعش والقاعدة، وجبهة النصرة وغيرها من جحافل التركمان العثمانيين مثل كتائب السلطان مراد والمؤلفة من جميع الجنسيات بما في ذلك الأوروبيين، فهذا الجيش من المرتزقة الإسلامويين في تناغم أيديولوجي متكامل مع غالبية قادة الحكومة المعروفة باسم الوفاق الوطني والذي يواجهها المشير خليفة حفتر. من الواضح ان التدخل التركي المباشر في الشؤون الليبية يشكل حالياً وفي الأشهر والسنوات القادمة، تهديداً كبيراً على صفتي المتوسط. ووفق تقارير سرية وصل بالفعل ما يقرب من ألف جهادياً سورياً إلى ليبيا عن طريق الجو. وقد وفرت هذا النقل شركتان: الخطوط الجوية الأفريقية وشركة الاجنحة التي يمتلكها الإرهابي السابق لتنظيم القاعدة في العراق، الليبي عبد الحكيم بلحاج، «الحاكم العسكري لطرابلس» بعد سقوط القذافي في عام 2011، والذي يقيم بتركيا منذ سنوات.

وفي 29 يناير 2020، اتهم إيمانويل ماكرون أردوغان بعدم احترام التزاماته - خلال استقباله لرئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، فقال: - «لقد رأينا سفناً تركية في الأيام الأخيرة ترافق المرتزقة السوريين وتصل بهم إلى الأراضي الليبية. وهذا انتهاك صارخ لما وعد به الرئيس أردوغان في مؤتمر برلين».

وأضاف الرئيس الفرنسي «إنه انتهاك لسيادة ليبيا، وضارٌّ بأمن جميع الأوروبيين وجميع سكان منطقة الساحل». ووفقاً لخليفة حفتر، «فقد أصبحت تركيا أكثر تخصصاً في إثارة النزاعات أكثر منها في طرح الحلول، حيث تنقل شركات الطيران آلاف الإرهابيين من سوريا إلى إسطنبول، ثم إلى طرابلس؛ فيما يهدد الرئيس التركي مباشرة بضرب الجيش الوطني الليبي». (حسب مقابلة مع خليفة حفتر أجراها فرانسوا دي لاباري، لمجلة باري ماتش بتاريخ 13 إلى 19 فبراير 2020).

لا شك أن تركيا - مع قطر والسعودية- الدولة التي لعبت الدور الأكبر في تدمير سوريا من خلال أربع طرق: بكونها راعية لجماعة الإخوان المسلمين التي أرادت أن تتولى السلطة في سوريا، عن طريق إيصال الأسلحة إلى مختلف الفصائل الإسلامية والإرهابية، بالتدخل المباشر والعسكري في النزاع السوري، من خلال تنظيم وتجنيد آلاف الإرهابيين الجهاديين الأجانب عبر حدودها مع سوريا وقد كان التونسيون أكبر فيالق جيشها الارهابي. تقدر اللجنة الدولية أن المؤامرة العالمية ضد سوريا قد خلفت ما يقرب من 400000 قتيلًا و5 ملايين لاجئاً سورياً خارج بلادهم.

خرجت الدولة السورية منتصرة من هذه الحرب، ولم يعد لأردوغان سوى احتلال جزء من شمال شرق سوريا بعد انسحاب القوات الأمريكية. الهدف المعلن لأنقرة هو إنشاء «منطقة آمنة»، عازلة بعمق 30 كم يمتد على بعد 480 كم من الفرات على الحدود العراقية. الغرض من هذه المنطقة هو استيعاب جزءاً من الـ 3.6 مليون سورياً لجأ إلى تركيا (بما في ذلك عدد من رجال الميليشيات الإسلامية) ويجب عليهم أيضاً فصل الحدود التركية عن المناطق التي تواجدوا فيها المقاتلون الأكراد الذين قاوموا صعود إرهابيو داعش التي دعمهم أردوغان قبل التخلي عنهم في أقصى الحدود تحت الضغط الغربي والروسي.

في الواقع، يلبي التواجد التركي في الأراضي السورية نفس استراتيجية الاحتلال وإعادة التوطين المطبقة سابقاً في الحالة القبرصية. خلال كلمته أمام اللجنة الأمنية التابعة للأمم المتحدة في 7 يناير 2020، اتهم السفير السوري بشار الجعفري تركيا بتوطين الأويغور والأوزبكيين والشيشان والتركمان والكازاخستانيين في المناطق الحدودية للويغور، بهدف تغيير التركيبة السكانية، تماماً كما حدث في شمال قبرص.

في 5 يناير 2020، وصل التصعيد بين النظام التركي والدولة السورية إلى ذروته، عندما وجه رجب طيب أردوغان إنذاراً للدولة السورية بالتراجع نحو شمال غرب سوريا. سبب هذا التصعيد، قرار دمشق باستعادة آخر معقل كبير للإسلاميين والإرهابيين الدوليين، بمحافظة إدلب، والتي تعد أكثر المواقع تقدماً للقوات التركية غير النظامية (الجهاديون) في الأراضي السورية.

استشهد المستبد التركي بالأسباب الأمنية وحتى «الإنسانية» في دفاعه عن الوحوش في إدلب وحلب، حيث سقط المئات من سكان هذه المحافظات تحت نير الاستبداد الثيوقراطي ويزعم اردوغان ان سكان تلك المنطقة سوف يفرون من الحرب واللجوء الى تركيا، كمثل الـ 4 مليون سورياً الذين سبقوهم. مجرد خداع أردوغان العبثي، لأنه في حقيقة الامر هو الذي يمنع اللاجئين السوريين من العودة إلى قراهم المحررة والمسلمة والخالية من الجهاديين، حيث يحتفظ بهم اردوغان كورقة لمزيد من الضغط على أوروبا.

إن أي نزاع مباشر بين الجيشين السوري والتركي قد يؤدي إلى جر قوى أخرى، إما أحادية الجانب (الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا)، أو إشراك جميع الدول الأعضاء في الناتو (28 دولة بما فيها تركيا). وقد تمت الإشارة لهذا الخطر بشكل ضمني من قبل سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة خلال اجتماع مجلس الأمن في 6 فبراير 2020.



يعود الصراع بين مهد الحضارة الغربية (اليونان) والمركز العصبي الجديد لمنظمة الإخوان المسلمين (تركيا) إلى أعماق التاريخ. فقبرص مثل تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي كذلك، لكن ينظر أردوغان إلى اليونان على كونها عدو تاريخي. فقد كان على الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 1996، التدخل لتجنب نزاع مسلح بين البلدين حول جزيرة متنازع عليها في بحر إيجه.

وفي عام 2016، أشار أردوغان في كلمته التي ألقاها في ريز إلى «الحدود القلبية» أي العاطفية وإلى الأراضي «التركية التاريخية»، ولا سيما تسالونيك في اليونان. وأشار إلى إمكانية مراجعة معاهدة لوزان لعام 1923، والتي تعتبرها أنقرة غير عادلة.

إن تصاعد نبرة الخطاب القومي وتنامي عسكرة تركيا، خاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب اكتشافات الغاز، يزيد قلق اليونان، ففي مايو 2018، هدد أردوغان اليونان بشكل علني بغزو جزرها التي تطالب بها تركيا في بحر إيجه. وقد أرسل قبل ذلك ببضع أشهر سفينة حربية تركية لتهديد منشآت التنقيب عن الغاز والبترول لشركة اينبي الإيطالية في سواحل قبرص. (وبشكل غير مباشر الشركة الفرنسية توتال) في قبرص. وأخيرا وعلى لسان وزير خارجيتها ميفلوت كافوسوغلو، انتقدت تركيا اليونان بشدة خلال المؤتمر الدولي حول ليبيا لاستقبالها رجل شرق ليبيا القوي المشير حفتر في اليوم الذي سبق المؤتمر. وهو الذي يسيطر على أكثر من 75% من الأراضي الليبية والتي تدعمه مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا وفرنسا. فيما دخلت العلاقات اليونانية التركية مرة أخرى في اختبار صعب بعد توقيع نوفمبر 2019 على اتفاقية بحرية وعسكرية مثيرة للجدل بين أنقرة وحكومة الوفاق الوطني والتي يعارضها خليفة حفتر.

يتيح هذا الاتفاق من جهة نشر القوات التركية على الأراضي الليبية، ومن جهة أخرى، يسمح بإعادة رسم الخريطة الجغرافية للمناطق الاقتصادية الخاصة (ZEE) بين الدولتين في شرق البحر المتوسط لصالح تركيا. وأثناء لقائه بدونالد ترامب في 7 يناير 2020، حذر رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس نظيره الأمريكي (الذي يدعم الديكتاتور التركي) بأن بلاده لن تتراجع أمام مواجهة تهديدات أردوغان. وبإمكاننا تصور عواقب الاشتباك العسكري بين تركيا واليونان وهما دولتان عضوان في حلف الناتو.

منذ 1974، كانت قبرص ضحية التقسيم والاحتلال المباشر للثلث الشمالي لأراضيها من قبل القوات التركية في تحد صارخ للشرعية الدولية والاتفاقيات الأممية. فبعد نزوح السكان والتغيير الديموغرافي الذي تضمن استبدال السكان الأصليين بـ«المستوطنين» الأتراك الذين قدموا من تركيا، أعلنت جمهورية شمال قبرص التركية (RTCN) استقلالها في عام 1983.

وقد زاد اكتشاف حقول الغاز في السنوات الأخيرة في شرق البحر المتوسط من حدة التوترات بين انقرة ونيقوسيا. وعلى الرغم من تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي؛ تحدى أردوغان المجتمع الدولي وأرسل في الأشهر الأخيرة سفن الحفر والتنقيب قبالة السواحل القبرصية مما أثار ردًا عنيفًا. جاء في بيان صحفي صدر في 19 يناير 2020 عن الرئاسة القبرصية ما يلي: «تستمر تركيا في انتهاك الشرعية الدولية وتحويل نفسها إلى دولة قرصانة في شرق البحر الأبيض المتوسط».

لم يتم الاعتراف بهذه «الدولة» أبدًا باستثناء تركيا، ومنذ ذلك التوسع عام 2004، والذي جعل من جمهورية قبرص دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. أصبحت تدرك شرعيتها لتمثيل الجزيرة بأكملها. بيد إنه بالنسبة للسلطات الأوروبية، تظل جمهورية قبرص الشمالية التركية منطقة محتلة عسكريًا من قبل دولة ثالثة وهي تركيا. لقد أوجع اكتشاف حقل بترول والغاز العملاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ عام 1999، التوترات بين أنقرة ونيقوسيا. وعلى وجه الخصوص مع إسرائيل ولبنان وسوريا ومصر، تعد قبرص واحدة من أكبر الفائزين في هذه الاستكشافات البحرية. إن حقل أفروديت هو أهم حقول الغاز المكتشفة حتى الآن في المياه القبرصية، التي اكتشفته شركة نوبل إنبرجي الأمريكية عام 2011، وهي مصدر معظم اكتشافات رواسب الهيدروكربون في الحوض المشرقي.

تقدر احتياطيات الحقل بحوالي 7 تريليون متر مكعب من الغاز. بدأت نوبل إنبرجي حفر بئر جديد في المنطقة يوم 12 في يونيو 2013، تاركة الحكومة القبرصية تأمل في اكتشاف كمية كافية من الغاز تصل إلى 30 أو 40 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز في المنطقة الاقتصادية الخاصة (ZEE) من قبرص.

لكن تركيا لا تنوي السماح لقبرص بالتمتع وحدها بحقول الغاز الهائلة هذه. فقد تدخل أردوغان في الشؤون القبرصية، وحث محميتها في شمال قبرص على المطالبة، بدورها، بـ ZEE كمنطقة اقتصادية خالصة في قبرص. بالإضافة إلى ذلك، تطالب تركيا أيضًا بجزء كبير من المنطقة الاقتصادية اليونانية الخالصة على مستوى بحر إيجه بسبب سلسلة من الجزر اليونانية في المنطقة المجاورة مباشرة للسواحل التركية، والتي تمنح أكبر عدد من المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان، ومن الواضح أنها تزعم أردوغان. فقد أعلن الرئيس التركي في 6 فبراير 2018، تنفيذًا لتهديداته، عبر وزير خارجيته، مفلوت تشافوسوغلو، اعتزام تركيا الشروع في استكشافات بحرية جديدة بالمياه اليونانية، وقبل كل شيء، في المياه القبرصية.

والأخطر من ذلك، تحدى أردوغان المجتمع الدولي، رغم تحذيرات واشنطن والاتحاد الأوروبي، بإرسال سفن حفر قبالة سواحل قبرص، مما أثار رد فعل قاسي من الرئاسة القبرصية: «تستمر تركيا باتباع طريق الا شرعية دولية... وتحويل نفسها إلى دولة قرصانة في شرق البحر الأبيض المتوسط» (بيان صحفي من الرئاسة القبرصية في 19 يناير 2020).



توطئة

كان مركزنا الدولي للدراسات الجيوسياسية والاستشرافية من أوائل مراكز الفكر في فرنسا الذي دق ناقوس الخطر بشأن طموحات الرئيس التركي أردوغان الإسلامية الإمبريالية وتأثيراتها السلبية على الاستقرار والسلام ليس في العالم العربي والإسلامي فحسب ولكن في الغرب أيضًا.

تحت عنوان «تركيا والغرب والعالم العربي: تداعيات السياسة التركية على المتغيرات الجيوسياسية والتحديات الاستراتيجية المعاصرة الكبرى»
(انظر موقعنا الرسمي)

اجتمعنا يوم 15 أكتوبر 2016 في باريس ، بأفضل الخبراء العرب والأوروبيين ليقوموا بتحليل الأسس الأيديولوجية للنظام التركي بالإضافة إلى استراتيجية التزكية الحثيثة والتوسعية التي طبقها رجب طيب أردوغان من جهة ، للبقاء في السلطة وتوسيع نفوذه على العالم العربي، ومن جهة أخرى للضغط على أوروبا التي أضعفها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، والهجرة الغير شرعية والتطرف الإسلامي.

فبعد مرور أربع سنوات على هذه الندوة، أثبت التاريخ والأحداث المتتالية بأننا كنا على صواب إلى حد كبير: فطموحات الرئيس - السلطان أردوغان الإسلامية والعثمانية التوسعية ليست مجرد خيال، بل حقيقة سياسية و جيوسياسية يعيشها اليوم العالم الحر، وعلى وجه الخصوص البلدان المهتدة بشكل مباشر والتي عليها مواجهة الخطر التركي.

تسعى هذه الندوة الثانية والتي ينظمها مركزنا الى كشف المخاطر المتعددة والمحدقة التي تمثلها تركيا بالنسبة للعالم العربي وأوروبا على حد سواء، وتحاول أيضا تنبيه الدول المعنية العربية والغربية الى الضرورة الملحة لاستشراف حلول سياسية و جيو استراتيجية واقتصادية وأمنية وحتى عسكرية للتحديات التالية.

الإنجراف الأردوغاني الإسلامي والعثماني الجديد

المركز الدولي للدراسات الجيوسياسية والاستشرافية

ينظم

بقصر المؤتمرات - دار الكيمياء بباريس
يوم السبت 29 فبراير 2020 مساءً
من الساعة الثانية الى الساعة السابعة

الإنجراف الأردوغاني الإسلامي والعثماني الجديد

قبرص، أرمينيا، القرم، اليونان، ليبيا، سوريا، العراق، مصر، تونس، البلقان، أوروبا...

كيف تحول أردوغان من حليف للغرب الى تهديد عالمي؟

